

الدستور صياغة عملية في المرأة مشاركة حول حوار ملخص

(24 2014 مارس – 18 2014 فبراير)

نظمه شبكة المعرفة الدولية للنسب الناشطات بالسياسة حوار عبر الانترنت حول دور المرأة في عملية صياغة الدستور باللغة العربية والانجليزية والفرنسية والاسبانية. استمر الحوار لمدة 3 اسابيع وشارك فيه أكثر من 20 عضو من بلاد مختلفة ومنها الإكوادور وإندونيسيا وكينيا والمكسيك ونيجيريا، وسيراليون، سلوفينيا، اسبانيا، السودان، تونس والولايات المتحدة الأمريكية.

أقيم الحوار في الفترة من 18 فبراير 2014 حتى 24 مارس 2014.

مناقشة حول مشاركة المرأة في عملية بناء الدستور

قامت بلاد عديدة في السنوات الاخيرة بمراجعة أو كتابة دساتير جديدة، مثل أفغانستان، الأرجنتين، بوليفيا، البوسنة و الهرسك، اكوادور، مصر، العراق، موزمبيق، وجنوب أفريقيا وكينيا وتايلاند وتيمور الشرقية، وتونس، و زيمبابوي - وذلك على سبيل المثال فقط لا الحصر.

في الماضي، كانت عملية اعداد و تعديل الدستور تحجب في العادة عن الجمهور و قاصرة فقط على الخبراء. ومع ذلك ، فان مشاركة الجمهور في هذه العمليات قد تزايدت في السنوات الأخيرة، و الآن صارت مشاركة الجمهور مقبولة على نحو متزايد باعتبارها حق ديمقراطي أساسي أكدته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال تفسيرها للمادة 25 من العهد الدولي . وتشمل آليات بناء الدستور بطريقة تشاركية كل من التريبة المدنية، و المشاورات العامة ، ومشاركة المواطنين عن طريق الدعوة من قبل المجتمع المدني و خبراء الجماعات ، والاستفتاءات.

ويمكن اعتبار مشاركة الجمهور في عمليات ديموقراطية لاعداد الدستور بمثابة حوار مستمر بين أفراد الجمهور ، بما في ذلك المواطنين فرادى والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ، والأوساط الأكاديمية ، ومجموعات الخبراء، مع الأحزاب السياسية و الهيئة (مثل الجمعية التأسيسية) المكلفة بصياغة و الموافقة على الدستور الجديد. يجب أن يكون لجميع المواطنين الحق في المشاركة في العملية برمتها ، وهذا امر يتساوى في اهميته لتحقيق شرعية الدستور مع مضمون الوثيقة النهائية.

يوفر دستور البلاد إطارا لنظامها القانوني ، الذي يحدد بالإضافة الى الوضع السياسي للمرأة وضعها الاقتصادي والاجتماعي كذلك. وقد ساهم التقدم الكبير في مشاركة المرأة في عمليات بناء الدساتير مؤخرا إلى ظهور الدساتير تراعي على نحو متزايد مصالح الجنسين. من ثمة فمن الضروري أن تشارك النساء طيلة العملية برمتها.

بغض النظر عن هذه التطورات ، فإن بعض الحكومات لا تزال تعتبر أن مجرد النص في ديباجة الدستور على أن النساء والرجال متساوون سيكون كافيا . ومع ذلك، فإن نظرة فاحصة على فقرات عدة دساتير تكشف أن تأكيد المساواة و عدم التمييز لا يكفيان لضمان مساواة النساء في المعاملة . لهذا الغرض فإن الحركات النسائية، في العديد من البلدان امكناها دفع مقترحات تضمن حقوق المرأة ، واضطرت الدولة إلى إزالة العقبات التي تحول دون فعاليتها.

لمعرفة المزيد عن الأحكام الدستورية المختلفة المتعلقة بمساائل الجنسين في البلدان في جميع أنحاء العالم نحن ندعوك لاستكشاف قاعدة البيانات الدستورية [UNWOMEN constitutional database](http://UNWOMENconstitutionaldatabase.org) ، وكذلك شبكة الدستور [Constitution Net](http://ConstitutionNet.org) ، وهو منتدى حصري على الإنترنت للممارسين لعمليات اعداد الدستور.

في هذه المناقشة عبر الإنترنت نحن نتطلع الى الاستماع لأفكاركم و قصصكم عن كيف أثرت النساء على عمليات اعداد الدستور ونصوص الدستور.

1. عملية الاعداد:

- أمثلة من الحركات النسائية التي تشكلت قبل الشروع في عملية اعداد الدستور من أجل صياغة مقترحات حول منظور النوع الاجتماعي
- مثلة من برامج التربية المدنية الناجحة التي تستهدف النساء.
- أمثلة آليات للتشاور مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية خلال هذه العملية. هل استخدمت وسائل الاعلام الاجتماعية لإشراك المزيد من النساء في هذه العملية؟
- هل النساء من الفئات المهمشة (على أساس الطبقة أو الدين أو العرق أو أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية ، على سبيل المثال) كانوا قادرين على المشاركة في هذه العملية؟ كيف جعلوا صوتهن مسموعا ؟
- كيف عملت النساء في المجتمع المدني جنبا إلى جنب مع النساء في الأحزاب السياسية أو في هيئة دستورية (مثل الجمعية التأسيسية ، الجمعية الدستورية ، أو البرلمان) لدفع جدول أعمالهن ؟
- هل كانت الجماعات النسائية قادرة على تشكيل تحالفات مع الجهات الفاعلة الأخرى ، مثل جماعات حقوق الإنسان والنقابات العمالية ، والأوساط الأكاديمية لدفع جدول أعمال مشترك ؟
- كيف تم وضع أولويات الدعوة ؟ ماذا كانت أولويات النساء اللاتي يشاركن في بناء الدستور ؟
- هل هناك أمثلة على تمثيل المرأة على طاولة التفاوض. ما هي النسبة المئوية ؟ هل هؤلاء النساء تم تعيينهن ام انتخابهن ؟

2. المنتج ، أي الدستور:

- أمثلة من المواد الدستورية المحددة التي تؤثر على الحياة اليومية للنساء ((المساواة بين المرأة والرجل ، المواطنة و الجنسية ، والحق في الملكية / الميراث والزواج و الحياة الأسرية والعمل و الحياة الاقتصادية ، الخ) هل هناك أمثلة لمواد ضارة بصفة خاصة بالنساء ؟
- أمثلة لكيف أدت التنقيحات التي أدخلت في الدستور لتحسين وضع المرأة.
- إلى أي مدى تم تطبيق أحكام لها أهمية خاصة للنساء بمعرفة الحكومات ؟ ماذا كانت النجاحات و التحديات الكبيرة ؟
- كيف يحاسب الجمهور الحكومة على تطبيق الدستور ؟

أندونيسيا

بدأت الحركات النسائية منذ وقت مبكر 1940. وفي عام 1997 تم إسقاط النظام و بدأت الجماعات السياسية المختلفة تشن أجدتها السياسية، وكذلك الجماعات النسائية. بعد السنوات الخمس الأولى من عهد الإصلاح، كان هناك عدد كبير من النساء تأثيرا و فعالية في المجلس التشريعي ولقد مرت قوانين رائدة، من بينها قوانين حقوق الجنسية للأطفال المولودين من أم إندونيسية وأب غير إندونيسي ، كما تم أقرار قانون مكافحة العنف المنزلي في نفس العام في 2004. ومع ذلك، فإن جهود النساء النواب في كثير من الأحيان متناثرة بسبب السياسة داخل الأحزاب ، وغالبا ما السياسيات لا يتفقون وهذا يضعف الحركة النسائية في نظر الجمهور . تحتاج النساء إلى التركيز على اهمية الوحدة و الأهداف المشتركة ، و الأهم من ذلك، إشراك السياسيين الذكور المتعاطفين مع قضيتهم.

كينيا

قامت كينيا بتعديل الدستور في عام 2010. لم يكن للمرأة فرصة متساوية مثل الرجال في عملية التعديل . كان هنال فقط امرأة واحدة في لجنة مكونة من 6 خبراء لمراجعة الدستور. وترتب على ذلك أن النساء لم يكن لديها قوة لدفع مصالحهم.

عندما أطلق المشروع للجمهور اعتماد موقف النساء على ما يريد حزبهم السياسي وليس على ماتحتجو المرأة من هذا الدستور. وصوت الناخبين اعتمادا على أي جانب اقنعهم لهم.

النساء في كينيا لا تزال ضعيفة فيما يخص المناضله من أجل لأننا تميل إلى اتباع رغبات الأحزاب السياسية وليس العمل من أجل انصاف قضايا المرأة . حتى الهيئة مظلة للنساء لديها انتماءات سياسية من حيث أنها تخدم دائما مصالح الحكومة الحالية . و عدد قليل من النساء الذين يبدو أن يعملو من أجل قضايا المرأة ليس لهم تأثير كبير لانهم لا يشركون المجتمع ويركزن على النساء النخبة في العاصمة. ولذلك نفتقر صوت للضغط من أجل إدراج حقوق المرأة في الدستور.

من الجدير بالذكر أن هذا الدستور نص على ان تشغل المرأة الثلث من التعيينات السياسية. لدينا 47 امرأة في البرلمان. ولكن هذا لم يحسن شؤون المرأة لانهم يعملن من أجل تحسين حياتهم و ليس من أجل الجماهير.وبعد سنة منذ انتخابهم ، ليس هناك تغيير. كان ينبغي ان ينص الدستور على 47 امرأة دون انتماء لأي حزب سياسي.

بصفة عامة تلعب النساء دور ضئيلة جدا في صياغة الدستور ويرجع ذلك إلى حقيقة أنه في كينيا، صنع الدستور هو شأن سياسي. ويتم اختيار حتى الخبراء اعتمادا على انتمائهم السياسية حتى يمكنه خدمة توجه سياسي .

المكسيك

مشاركة المرأة في عملية بناء الدستور في المكسيك تعود إلى عام 1916 عندما قدمت ارمليا اليندو مقترح لإدراج حقوق المرأة في المؤتمر التأسيسي وهي أول امرأة عضو في الكونغرس.

الفيا كاربو بويرتو (أول امرأة ممثل محلي في المكسيك عام 1923)نجحت في منح المرأة حق التصويت في عام 1940 ، عندما تمكنت من ناقش التعديل الدستوري للمادة 34 لمنح حق المرأة في التصويت ولكن لم يتم اعتماد التعديل خوفا من اعطاء قوة أكثر للمؤسسات الدينية من خلال تمثيل أكبر للمرأة

في عام 1947 ، وتحت رئاسة ميغيل أليمان فالديس ، تم الموافقة على حق المرأة في التصويت لانتخابات البلدية. وأخيرا في عام 1957 تم الموافقة على تعديل المادة 34 والاعتراف بحق المرأة في التصويت . من ذلك التاريخ، كانت مشاركة المرأة في الحياة السياسية قانونية و عام 1955 ،طلب النساء لأول مرة حقوق متساوية.

على الرغم من الاعتراف الكامل بحقوقهم ، لا يزال هناك فرق واضح بين " المكسيك القانونية " و " المكسيك الحقيقية " ، وهذا هو السبب في حاجة المرأة إلى الاستمرار في النضال لتحقيق ما يجسد القانون.

نيجيريا

تطالب المرأة النيجيرية بمراجعة الدستور من منظور نوعي تحديد الثغرات والعمل على المراجعة. تظهر الفجوات بين الجنسين في تمثيل المرأة وفعاليتها السياسية و انتهاكات حقوق المرأة منذ عودة البلاد إلى الحكم الديمقراطي . لم تنجح الجهود السابقة ولكن خلق عملية مراجعة الدستور التي قامت بها الحكومة عام 2012 قدرا كبيرا من التفاؤل. بعد التغلب على بعض الانقسامات التي أقت ظلالا من الشك على التزام الحركة النسائية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، و عملوا تحت عدة منظمات مظلة ، لتقديم مقترحات لتعديل دستور 1999 . وشملت القضايا المقترحة: المواطنة والكرامة ، و قضايا النساء ذوات الإعاقة و مجموعة من الممارسات التمييزية التي تضر بحقوق المرأة. كان ينظر إلى عملية مراجعة الدستور باعتبارها مساهمة كبيرة في ترسيخ الحكم الديمقراطي ، وجذبت الدعم من الجهات المانحة. بدأت هذه العملية بورشة عمل تم خلالها بحث قضية كل مجموعة وكانت هذه فرصة للنساء للمساهمة في المناقشة و لتوضيح احتياجاتهم .و لأن الوقت كان قصيرا ، وكانت النساء غير ممثلة بشكل جيد في جلسات استماع مجلس الشيوخ ولم يكن هناك فرصة للمداخلة على هذا المستوى. تم حشد النساء من مختلف المجموعات والفئات المهنية ، والجمعيات النسائية السوق والمنظمات القائمة على الدين ، المنظمات غير الحكومية و الجمعيات السياسية و شاركت في المعارض المتجولة للترويج للعملية ، و الثغرات و مطالبهم. وأيد هذه العملية وسائل الإعلام من خلال البرامج الحوارية و الأناشيد الإذاعية. وطبعت منشورات يدوية والملصقات لضمان أن الرسالة وصلت قطاعات واسعة من السكان. وكان للمدافعون عن حقوق النساء فرصة للحوار مع لجنة المراجعة . ونحن نتوقع أن المفاوضات الجارية مع المجموعات النسائية في الانتخابات الوطنية عام 2015 تسفر في النهاية عن نتائج إيجابية.

سيراليون

سيراليون يخضع حاليا لعملية مراجعة الدستور. هناك 84 عضوا في اللجنة. الجنة تضم في عضويتها أكثر بكثير من أي هيئة مراجعة دستورية سابقة. هناك ما يقرب من 25 ٪ من مؤسسات الحكومة ، و 40 ٪ من الأحزاب السياسية والباقي من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. تمثيل المجتمع المدني متنوع جدا، ولا ينبغي أن يفترض أنهم سوف يتحدثون بصوت واحد. على الرغم من الضجة من المجموعات النسائية التي أدت لتعيين اثنين على الأقل من النساء ، العدد النهائي للنساء في لجنة - تسعة عشر - هو أقل بكثير من 30 ٪ التي أوصى بها تقرير TRC لعام 2004 و التي وعد بها الرئيس في عام 2010 كحد أدنى لنسبة النساء في أي هيئة لصنع القرار . اللجنة ستقدم تقريرها بحلول فبراير عام 2015. لذلك هو العمل كالمعتاد بالنسبة لنا النساء !

سلوفينيا

بعد تفكك يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة في حروب في التسعينات من القرن السابق ، كان سلوفينيا أول بلد يمر بمرحلة انتقالية جديدة وتمير دستور جديد في 1991. وانخفض نصيب النساء في أول برلمان من 26 ٪ في عام 1989 إلى 11٪ فقط في عام 1990 في ما يسمى بالتجمع السياسي. كان الائتلاف المحافظ ديموس هو الأغلبية، ولكن لم تكن أغلبية كافية لتغيير الدستور دون موافقة المعارضة . كان هناك اتجاه قوي للتخلص من جميع المكاسب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الإنسانية المحددة التي كانت مكتوبة في الدستور السابق في وقت الاشتراكية و التركيز الآن على الحقوق السياسية و على حق الملكية الخاصة و المبادرة الاقتصادية.

في دستور الجمهورية السلوفينية عام 1974 كان هناك أيضا نص مهم جدا ، بمنح حرية الانجاب وينص على و اجب الدولة لجعل هذه الحرية ممكنة. جادل بعض الأحزاب المحافظة ، المرتبطة بقوة إلى الكنيسة الكاثوليكية ، أننا يجب أن نستبعد هذه المادة من الدستور الجديد ، و تحل محلها مادة لتأمين قدسية الحياة ، في حين ينبغي أن تنظم مسألة الإجهاض ضمن القانون العادي.

جميع النساء في البرلمان ، ادركن جيدا أنه إذا وافق على حذف هذه المادة من الدستور الجديد ، فإن أي غالبية المحافظه يمكنها بسهولة حظر حقنا في الإجهاض. لذلك طالبو من زملائهم البرلمانيين صون هذا الحق في الدستور. لكن كان عددهم صغير جدا لإحداث فرق - يتم قبول الدستور بأغلبية ثلثي الأصوات في البرلمان. والأسوأ من هذا ، ان قيادات الذكور من الأحزاب اليسارية التي كانت لصالح الحفاظ

على هذه المادة بدأت التخلي عن هذه المادة حتى يتمكنوا من الحصول على شيء آخر كانوا يريدون وضعه في الدستور و كانت الأحزاب المحافظة معارضة.

لذلك كان هناك حاجة للدعم الشعبي من الناشطات في النقابات و الناشطين من النساء من حزبي . نظمنا مظاهرة كبيرة أمام البرلمان و بقيت المادة المتنازع عليها بتغيير طفيف في الدستور الجديد. وكان الدرس الذي تعلمته النساء الناشطات من هذا الصراع واضح جدا : حتى إذا كان تمثيل المرأة ضعيفا في البرلمان ، بالتعاون مع أصحاب المصلحة خارج البرلمان يمكن إجبار البرلمان على إشراك المرأة في بناء الدستور.

المثال الثاني عندما نجحنا في تعديل الدستور السلوفيني من خلال إدخال تدابير إيجابية لجميع قوائم المرشحين، في عام 2004 ، قبل انضمام سلوفينية للاتحاد الأوروبي سنة 2000 كان 13 % فقط من النواب البرلمان السلوفيني نساء . هذه المرة استراتيجية المرأة كانت أكثر تعقيد من ذلك: أولا شكلنا ، عبر كل الانقسامات السياسية ، في المجتمع المدني ، ائتلاف للنساء كبير غير رسمي وتم اعداد مقترح التعديل. ثم طلبنا ضغطت الشركاء الدوليين في الاتحاد الأوروبي لممارسة الضغط من أعلى إلى أسفل على قادة الأحزاب ، و نظمنا حملة قوية موازية ، للضغط من أسفل إلى أعلى من الناخبين نساء (ما يسمى استراتيجية الساندويتش) ، والنواب النساء من أكبر الأحزاب البرلمانية المختلفة ضغطن على النواب الذكور و بهذه الطريقة وصلنا أخيرا 71 من أصل 90 صوتا لاقتراحنا.

كان الدرس المستفادة من هذا واضحة جدا : لا يمكن للمرأة تغيير الدستور إذا كان الدستور ليس بالفعل في عملية إعادة كتابة أو تعديل، ولكن يجب انتهاز فرص التغيير والتوحد عبر الانقسامات السياسية، وعلى النساء تحديد بوضوح ما يطلبن، وتنظيم الضغط الجماهيري القوي.

سودان

هناك العديد من العقبات للنساء للمساهمة في بناء الدستور ، لا سيما في إطار ما بعد الصراع، و على الرغم من تعقيدات الوضع ، تمكنت العديد من البلدان بناء أرضية جيدة للتدخل و الوعي ، ولكن يبقى الكثير يجب القيام به.

بدءا من عمليات السلام التي تسمح للنساء بالمساهمة في بناء الدستور في بلدانهم ، على سبيل المثال خلال الانتخابات في السودان قامت منظمة للمرأة تدعى سلمى SALMA ، بإجراء الرسم البياني وجمع المعلومات و نشر الوعي حول الانتخابات وعملية بناء الدستور القادمه . أصدرت هذه المنظمة بيانات وأشرطة الفيديو والرسم البيانية و المناشير التي عملت كأداة مؤثرة جدا في رفع مستوى الوعي والوعي بين جميع المواطنين.

SALMA، المنظمة السودانية ، وضعت استراتيجية لتتقيد المرأة حول أهمية دورها السياسي. تعاونت هذه المنظمة و أخذت زمام المبادرة مع المنظمات الأخرى في بناء جبهة قوية لزيادة الوعي وتحفيز المواطنين على المشاركة و صياغة دستور أكثر شمولا . وكان تأثيرها هائل و فتحت مجال للنساء وساهمت في إبقاء قضيتهم في مجمل عملية التنمية. ومع ذلك ، هناك ، كما قلت، الكثير من العقبات التي لا تزال تواجه المرأة.

اشراك منظمات المجتمع المدني تقدم نتائج ضخمة في معظم الوقت ، وخاصة عندما نبني معا فرقة عمل قوية لتسليط الضوء على أوجه القصور في الدساتير وعملية بناء الدستور.

وهناك حاجة إلى اشراك المنظمات النسائية في مثل هذه الحالات و يستمر الكفاح رغم النقص ونتائج محدودة ، ولكن في نهاية المطاف من خلال التعاون والوعي و التخطيط الاستراتيجي، يمكن للمرأة المشاركة في بناء الدستور في المستقبل. مثال السودان هو مثال مشرق على الرغم من النتائج المحدودة..

إسبانيا

اعتمد دستور اسبانيا منذ خمسة وثلاثين عاما. وكان فرصة لخلق نظاما ديمقراطيا صحيحا و أيضا فرصة لتحديث البلاد . للأسف ، لم تكن هناك مشاركة نسائية في صياغة الدستور . على الرغم من وجود البرلمانيات في الجمعية التأسيسية ، لكنهم لم يلعبوا دورا بارزا . سمح هذا بإدراج نصوص تمييزية كان يمكن تجنبها في حالة وجود مشاركة فعالة للمرأة في ذلك الوقت .

رغم وجود عدد كبير من الحقوق و الحريات مكفولة في الدستور لا يؤخذ بها في الممارسة العملية للمجتمع مع عائقا لها قديمة . على الرغم من التقدم المحرز مازال هناك طريق طويل من أجل تحقيق المساواة للمرأة الإسبانية . ولنتعلم من هذا المثال بحيث لا يحدث في مناسبات أخرى في المستقبل . النساء يجب أن تساهم في الجمعية التأسيسية ، لأنهم يعرفون جيدا المجتمع الذي يعيشون فيه ، ويجب أن لا نتوق أن نتفق مع الآخرين .

تونس

تم اعتماد الدستور الجديد لتونس بأغلبية ساحقة من الجمعية التأسيسية الوطنية يوم 26 يناير عام 2014 . إنها لحظة تاريخية لتونس حيث يعتبر هذا أول دستور ديمقراطي في البلاد ، و هو حدثا هاما خاصة بالنسبة للمرأة التونسية .

يعتبر الدستور طفرة في أحكامه لضمان المساواة للمرأة من حيث الالتزام بالقضاء على العنف ضد المرأة ، وتعزيز مشاركة المرأة في مواقع المسؤولية في جميع القطاعات، والعمل من أجل المساواة في جميع الهيئات المنتخبة في البلاد . هذا اعتراف واضح بأهمية المساواة و مسؤولية الدولة لتمكين تحقيق المساواة وهذا أمر نادر الحدوث في الدساتير في أي مكان في العالم .

كان نشاط المرأة التونسية و الحقوق المتساوية سمة من سمات المجتمع التونسي لفترة طويلة و مصدر إلهام لدول أخرى في المنطقة . وضمن الدستور السابق و التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية المساواة . الدستور الجديد يضيف إلى هذه الحقوق ، مما يعكس نتائج عملية شاملة و مكثفة للحوار في جميع أنحاء البلاد على مضمون الدستور الجديد .

تكونت الجمعية الوطنية التأسيسية في تونس من نسبة عالية نسبيا من النساء أعضاء : 65 من 217 أو 27 ٪ ، مما يجعلها في النطاق العلوي لتمثيل النساء في البرلمانات الديمقراطية . بنسبة عالية من النساء أعضاء ، فضلا عن نشاط المرأة في المجتمع المدني ، أن قضايا المساواة بين الجنسين عولمت بجدية خلال الحوار الوطني و الدستوري . ، في أكتوبر 2011 نص قانون الانتخابات الذي بموجبه تم انتخاب أعضاء الجمعية في أول انتخابات ديمقراطية حرة بعد الثورة على ضرورة تمثيل المرأة بالتساوي على القوائم الحزبية .

ومن الجدير بالذكر أن أكثر الأحكام أهمية المتعلقة بنوع الجنس ، وهي المادة 46 بشأن حماية حقوق المرأة ، و كان مدعوما بنسبة 85 ٪) 50 من 65) من النائبات ، مقارنة 59 ٪ من الجمعية ككل ، و 51 ٪ من النواب الذكور . من المهم أيضا أن نلاحظ أن أحكام المساواة تم دعمها من قبل النساء في جميع أنحاء الطيف السياسي .

أحكام محددة بشأن المساواة بين الجنسين:

-إن ديباجة الدستور إطارا في سياق " المساواة في الحقوق و الواجبات بين جميع المواطنين ، ذكورا وإناثا"

-تؤكد المادة 21 على المساواة في الحقوق والواجبات وحظر التمييز بين الجنسين : " جميع المواطنين ، ذكورا وإناثا ، متساوون في الحقوق والواجبات، و متساوون أمام القانون دون أي تمييز" .

-المادة 34 تضمن تمثيل المرأة في جميع الهيئات المنتخبة

-دسترة المساواة على نحو فعال الأحكام الموجودة بالفعل في قوانين مثل قانون الأحوال الشخصية (المادة 46) يضمن حقوق المرأة المستحقة .

-على الدولة ضمان حصول النساء و الرجال "حق الوصول إلى كافة مستويات المسؤولية في جميع المجالات" ، وقد وسع هذا الحكم في مناقشات قبل إقرار الدستور ، بحيث يغطي القطاع الخاص فضلا عن العام (المادة 46)

-إن الدولة سوف تعمل من أجل المساواة في جميع الهيئات المنتخبة ، بما في ذلك البرلمان الجديد ، جمعية ممثلي الشعب ، ولكن أيضا في المجالس المحلية المنتخبة . (المادة 46)

-إن الدولة سوف تتخذ " جميع التدابير اللازمة من أجل القضاء على العنف ضد المرأة" .

وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانتقال الديمقراطي في تونس منذ قيام الثورة عام 2011، و هو الشريك الدولي الرئيسي للجمعية التأسيسية الوطنية في دعم العملية الدستورية ، والنقوية البرلمانية ، والحوار الوطني ، المشروع يمتد 2012-2015 . ويتم هذا العمل بالتوازي مع مشاريع الحكم الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس ، والتي تشمل تقديم الدعم لعملية الانتخابات و نظام العدالة.

وقد تم التركيز بشكل خاص من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدة الجمعية التأسيسية الوطنية في ضمان عملية دستورية شاملة ، بما في ذلك التشاور مع الجمهور والمشاركة الواسعة لمنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد . وكانت قضايا المساواة بين الجنسين وأهمية ترسيخ مساواة المرأة في الدستور من الموضوعات الرئيسية في الحوار . دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشر الوعي بين البرلمانيين التونسيين حول أفضل الممارسات الدولية بشأن المساواة بين الجنسين ، والحصص ، و دسترة أحكام المساواة ، بما في ذلك من خلال رعاية حلقة دراسية دولية في عام 2012 التي جلبت النساء نواب جنوب أفريقيا إلى تونس لتبادل الخبرات في التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا.

هناك ضرورة لترسيخ أحكام المساواة فضلا عن الحقوق و الحريات الأخرى المبينة في الدستور تحتاج في القوانين العضوية و العادية التي تقوم بتنفيذ الإطار الدستوري ، و سيعمل مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم البرلمان التونسي الجديد في هذه المسؤوليات التشريعية.

الخلاصة:

في حين كانت هناك جهود وتقدم محرز في العديد من البلدان المذكورة أعلاه، لا تزال هناك فجوة بين الجنسين من حيث الاستحقاقات المنصوص عليها في الدساتير و التطبيق الفعلي لها. في العديد من الدساتير هناك إشارة إلى المساواة بين الرجل والمرأة ولكن لا يوجد مواد محددة لضمان هذا. وقد أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخرا قاعدة بيانات دستورية فيها جميع الأحكام المختلفة المتعلقة بمسائل النوع الاجتماعي الواردة في الدساتير في كافة بلدان العالم ، ونحن ندعوكم لزيارة واستكشاف هذا المورد .

لا يزال دور المرأة في بناء الدستور مهمل أو جزء من السياسات الحزبية . ولذلك هناك ضرورة للعمل من خلال المجتمع المدني وخلق الحركات النسائية من أجل خلق ضغط من مستوى القاعدة الشعبية صعودا لطلب التغيير الدستوري .

ويمكن النجاح كما يرى في ليبيريا ونيجيريا والسودان وتونس. يجب نشر هذه الأمثلة في جميع البلدان التي تعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين حتى يتسنى للنساء في جميع أنحاء العالم ان يدركون أهمية أصواتهم ويعرفون أن لديهم الحق القانوني في المشاركة في هذه العملية.

يمكن قراءة جميع التعليقات على [صفحة النقاش](#). نود أيضا أن نشكر جميع أعضائنا لمساهماتهم في هذه المناقشة.

موارد مرتبطة

[مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2013، مصر](#)

[هل ساعد دستور كينيا الجديد على مشاركة النساء سياسيا ؟](#)

[تحليل الخطاب السياسي والمجتمعي حول المطالب النسوية بدستور مصر الجديد والتعديلات المقترحة](#)

حقوق المرأة في دستور العراق الجديد: وجهات نظر من التجربة الدستورية الأفغانية